الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٤٨
المعقودة يوم الجمعة
٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة والأربعين

الرئيس: السيدة اسبينوسا (المكسيك)

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.3/51/SR.48
12 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ١١٠ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع) ((A/51/3 (Part I) و (Part II)، و A/51/81، و A/51/87، و A/51/90، و A/51/114، و A/51/208-S/1996/543، و A/51/210، و A/51/462-S/1996/831 وA/C.3/51/9)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/51/201، و A/51/395، و A/51/453 و Add.1، و A/51/457، و A/51/480، و A/51/506، A/51/536، و A/51/539، و A/51/542، و Add.1 و Add.2، و A/51/552، و A/51/555، و A/51/558، و A/51/561، و A/51/641، و A/51/650، و A/51/153، و A/51/170، و A/51/290، و A/C.3/51/6)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/51/347، و A/51/459، و A/51/460، و A/51/466، و A/51/478، و A/51/479، و A/51/481، و A/51/483، و Add.1، و A/51/490، و A/51/496، و A/51/507، و A/51/538، و A/51/556، و A/51/557، و A/51/651، و A/51/657، و A/51/660، و A/51/663، و A/51/665، و A/51/483/Add.2، و A/51/496/Add.1، و A/51/80-S/1996/194، و A/51/189، و A/51/203-E/1996/86، و A/51/204، و A/51/271، و A/51/532-S/1996/864، و A/C.3/51/3، و A/C.3/51/8، و A/C.3/51/10، و A/C.3/51/11، و A/C.3/51/12، و A/C.3/51/13، و A/C.3/51/15، و A/C.3/51/16)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع) (A/51/36)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع) (A/51/36)

١ - السيد شاه (الهند): قال إن حالة حقوق الإنسان في عدد كبير من البلدان لم تشهد تحسنات ملحوظة منذ أعمال اللجنة بشأن هذه المسألة في عام ١٩٩٥، وإن بعض البلدان تواصل انتهاك الحقوق المدنية والسياسية بينما ترفض أخرى الاعتراف بالحقوق الاقتصادية. وهناك بلدان أخرى لا تزال تسيس مسألة حقوق الإنسان، وتتصرف بتحيز، فتحرِّف بذلك مبدأ عالمية هذه الحقوق، وعدم قابليتها للتجزئة، وترابطها، وهو مبدأ يحتل مكانة مركزية في إعلان فيينا. وتُتهم البلدان النامية، ولا سيما التي تدافع عن الحق في التنمية، بوضع الحقوق الاقتصادية والحق في التنمية في المقام الأول، في حين أنها تود التشديد على ترابط جميع حقوق الإنسان.

٢ - وأضاف قائلا إن النزعة، التي سبق أن أشير إليها في العام الماضي، والمتمثلة في استخدام حقوق الإنسان لتوسيع الفجوة بين الشمال والجنوب، وادعاء تفوق أخلاقي مشكوك فيه وممارسة ضغوط سياسية على عدة بلدان نامية تبعث على الأسف. والوفد الهندي يدين قطعا جميع انتهاكات هذه الحقوق ولكنه

يرى أيضا أنه يجب تشجيع البلدان النامية التي تمارس الديمقراطية وتحمي حقوق الإنسان في ظروف صعبة. ويتعين على البلدان الغربية، التي يغيب عن ذهنها الجانب التاريخي لهذه المسألة، أن تتحلى بالتواضع وأن تمارس النقد الذاتي.

٣ - وأشار الى وجود اتجاه الى الخلط بين مظاهر التخلف والانتهاكات المتعمدة لحقوق الإنسان. وبالإضافة الى ذلك، لا يوجد أي حرص على التصدي للأسباب الجذرية لهذا التخلف عن طريق الشروع في إصلاحات هيكلية لفائدة البلدان النامية. أما انتهاكات حقوق الإنسان الأشد خطورة والأكثر تعمدا - على سبيل المثال استغلال الأطفال جنسيا وتجاريا - فلا تولى أي اعتبار، وكأن الأمر يتعلق بشر لا بد منه مرتبط بقوى السوق. ويتعين اتباع نهج أنجع يتمثل في معالجة كل ما يسبب الفقر، والمنازعات، ومن ثم انتهاكات حقوق الإنسان.

٤ - وذكر أن الهند حريصة على أن تشدد على الروابط بين التنمية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، ففي الهند، تسير الديمقراطية والتنمية جنبا الى جنب في مجتمع يتسم بتعدد الأديان، واللغات، والثقافات. ومن المهم، في هذا الصدد، ملاحظة أن بعض البلدان التي لها روابط وثيقة بالشمال تفلت من الانتقاد، بالرغم من أنها تتابع تنميتها على حساب الديمقراطية، وتمارس تمييزا عاما إزاء المرأة والأقليات الدينية وترتكب انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. ولا يمكن أن يولد هذا التسييس لحقوق الإنسان وهذه الممارسة المتمثلة في "الكيل بمكيالين" غير السخرية.

٥ - وحذر من أي نضالية ذات طابع سياسي في مجال حقوق الإنسان، وأضاف أنه يجب الحرص على عدم التسبب في اختلال أوجه التوازن الاجتماعي التي أقيمت بعناء. فالمواجهة، والاستبعاد، والأساليب العدوانية أو الإرهابية لا تؤدي إلا الى تفاقم الحالة وتوليد انتهاكات جديدة لحقوق الإنسان. وينبغي اعتماد نهج شامل يستند الى تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، والتسامح، واحترام التعددية والتنوع، والتعليم في مجال حقوق الإنسان، والتعاون الدولي في الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي.

٦ - وتابع حديثه قائلا إن الديمقراطية يجب أن تسير جنبا الى جنب مع التنمية، فإذا كانت الديمقراطية تتيح أفضل إطار سياسي لحماية حقوق الإنسان، فإن الجهود الرامية الى ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أساسية أيضا لتمكين السكان من العيش في ظل الكرامة. كما يجب تشجيع إنشاء مؤسسات وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وتوليد ثقافة للتسامح عن طريق التعليم.

٧ - وأشار الى أنه بالرغم من التسليم، في إعلان فيينا، بأن الإرهاب شكل جديد من أشكال التعصب والعنف، وخطر يهدد التمتع بحقوق الإنسان. لا تزال عدة بلدان غربية تعتبر الأعمال الإرهابية غير مندرجة في إطار انتهاكات هذه الحقوق. وبالرغم من هذا المفهوم الخاطئ والدفاع المستميت الذي تحظى به حقوق الإرهابيين، فيما يبدو، من جانب عدة بلدان ومنظمات غربية، فإن الحكومة الهندية عاقدة العزم على مكافحة الإرهاب ليتمكن الشعب الهندي من التمتع بحقوقه في ظل السلام والازدهار.

٨ - وفيما يتعلق بتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، أشار الى أنه يتعين على المفوض السامي أن يواصل إعادة تشكيل الهياكل الإدارية لمركز حقوق الإنسان. وإضافة الى ذلك، من الأساسي أن يحترم المفوض السامي بدقة ولايته وأن يلتزم الحياد. واختتم كلمته قائلا إن الوفد يشدد على أن يعكس ملاكات موظفي المركز وجميع الآليات والبرامج المعنية بحقوق الإنسان توزيعا جغرافيا أكثر عدلا.

٩ - السيدة برغوتي (المراقبة عن فلسطين): قالت إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا، ومختلف الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان تُلزم جميع الدول بحماية هذه الحقوق وتعزيزها. وممارسة هذه الحقوق، بما في ذلك الحق في التنمية، شرط أساسي لإحلال السلام، والازدهار والعدالة في أي مجتمع. ومن واجب المجتمع الدولي أن يجسد هذه المثل العليا.

١٠ - ومضت تقول إن أفظع الانتهاكات لحقوق الإنسان هي تلك التي ترتكب جماعيا ضد كافة أفراد شعب، أو مجموعة، أو عرق، أو طائفة إثنية. وأول هذه الانتهاكات الاحتلال الأجنبي وحرمان شعب ما، من حقه في تقرير المصير، ومختلف أشكال العقاب الجماعي والاستيلاء على موارده الطبيعية وثرواته. وجميع هذه الانتهاكات ترتكب ضد الشعب الفلسطيني من جانب اسرائيل، وهي القوة المحتلة. وتضاف الى ذلك انتهاكات حقوق الفلسطينيين بوصفهم أفرادا - الاحتجاز، وحالات الإعدام بإجراءات مقتضبة، والاغتيالات، والقيود المفروضة على حرية الحركة وعلى الحق في كسب العيش - وجميعها انتهاكات تتعارض مع القانون الإنساني الدولي ولها حتما آثار سلبية على عملية السلام. وتدرس جميع هذه الانتهاكات بالتفصيل من جانب لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في إطار البند ٨٥ من جدول الأعمال، وكذلك في التقرير عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (E/CN.4/1996/18). وقد أعده المقرر الخاص، الذي تصر اسرائيل على عدم التعاون معه. أما الطرف الفلسطيني فهو مستعد للتعاون مع المقرر الخاص، بشرط أن يحترم بدقة الولاية المنوطة به.

١١ - وأضافت قائلة إن الشروع في عملية السلام والتوقيع في عام ١٩٩٣ على إعلان المبادئ بشأن الترتيبات المؤقتة للحكم الذاتي ولّدا الأمل في أن تتلاشى بسرعة هذه الصورة البشعة لانتهاكات حقوق الإنسان. وبالرغم من أن الواقع مختلف، فإن الشعب الفلسطيني لا يزال يؤمن بعملية السلام. ولا يزال يأمل في تغير الوضع وفي حلول سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط.

١٢ - السيد فرنانديس بالاسيوس (كوبا): لاحظ أنه بعد مضي ثلاثة أعوام على المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان و ١٠ أعوام على اعتماد إعلان الحق في التنمية، لا تزال بعض البلدان تتساءل عن أسباب عدم احترام هذا الحق، وكأن استمرار نظام دولي غير عادل على الصعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ليس السبب المباشر لوجود هذه الظروف. ففي مؤتمر القمة العالمي للأغذية، الذي عقد مؤخرا في روما، ولعله كان يجدر أن يسمى مؤتمر الجوع، لم تتورع البلدان الغنية عن الحديث عن حقوق الإنسان؛ والحال أنها تتلف فوائض الأغذية لتحافظ على الأسعار في مستويات عالية، في حين أن حصول الإنسان على كفايته من الطعام حق أساسي وأن تجويع ملايين الأشخاص يمثل أفدح انتهاكات الحق في الحياة، وأوسعها نطاقا

وأكثرها انتظاما. وتريد البلدان الغنية الإقناع بأن البلدان النامية مسؤولة دون غيرها عن مآسيها، في حين أن البلدان الغنية حققت ثروتها باستعمار شعوب أخرى وأنها لا تزال تثري بالإبقاء على البلدان النامية في وضع مالي لا يطاق.

١٣ - وأكد من جديد دعمه للجهود التي يبذلها المفوض السامي لحقوق الإنسان من أجل تعزيز آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. وأعرب عن أمله في أن تحرز الجمعية العامة تقدما في دراسة المقترح الرامي الى إعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان، وأن تأخذ في الاعتبار على النحو الواجب آراء جميع الدول الأعضاء في هذا الصدد.

١٤ - وأشار الى أنه على غرار السنوات السابقة، تجعل بعض البلدان المتقدمة النمو من دراسة حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين عملية خطابة تفتقر الى الموضوعية. وتتصرف هذه البلدان كما لو أن أعمال اللجنة فيما يتعلق بحقوق الإنسان لا تعنيها، وتريد إعطاء دروس في حسن السلوك لبلدان الجنوب. والحال أنه فيما يسمى "العالم الأول" بلغ كره الأجانب، والعنصرية، والفاشية مستويات خطرة، كما أن حالة حقوق الإنسان تبعث على القلق.

١٥ - وواصل حديثه قائلا إن عدد السجناء في الاتحاد الأوروبي مثلا يفوق ٠٠٠ ٣٠٠ شخص، منهم السجناء السياسيون والمستنكفون ضميريا، كما أن ظروف معيشة المحتجزين غير مرضية. وكثيرا ما يجري الإبلاغ عن اكتظاظ السجون وكذلك أعمال التعذيب وغيرها من ضروب العقوبة أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي كندا، لا تعود التنمية الاقتصادية بأي فائدة على السكان الأصليين، الذين نزلوا الى أسفل درجات السلم الاجتماعي، والذين هم في وضع غير موات خاصة في مجالات التعليم، وفرص العمالة، والصحة والضمان الاجتماعي. وبالرغم من أن حالة الأقليات أفضل في اليابان واستراليا، فإنها غير مرضية، وتشجع كوبا حكومتي هذين البلدين على التعاون بصورة أوثق مع آليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات.

١٦ - وأضاف قائلا إن الولايات المتحدة، وهي مثال البلد الغني والمتقدم النمو، هي التي ترتكب فيها أفظع انتهاكات حقوق الإنسان وفيها يلاحظ أكبر احتقار للكرامة الإنسانية. و "الحلم الأمريكي" المزعوم ليس في الحقيقة سوى كابوس بالنسبة الى عدة فئات من السكان، لا يتعدى حقها في الغذاء، والمأوى، والصحة والتعليم مجرد الوهم. وهذا الأمر صحيح بالنسبة الى الأقليات، التي تتعرض للظلم والتمييز؛ وهو صحيح بالنسبة الى السكان الأصليين المجبرين على العيش فيما يطلق عليه تلطفا اسم المحميات والذين يشهدون ثقافتهم تتلاشى؛ وهو صحيح بالنسبة الى ملايين الأشخاص الآخرين المتخلى عنهم. غير أن أحسن ما يصور حالة حقوق الإنسان في الولايات المتحدة هو وجود نظام للعدالة والسجون قمعي بصفة خاصة. فأكثر من مليون شخص، أغلبهم من الشباب، تغص بهم سجون البلد، وهو ما يجعله يتميز للأسف بأعلى معدل للسجناء في العالم. وبالاضافة الى ذلك، يبلغ معدل سجن الأمريكيين السود، حسب بيانات وزارة العدل الأمريكية ذاتها، ستة أضعاف معدل سجن البيض. وإذا تواصل هذا الاتجاه، ستكون أغلبية الأمريكيين السود

البالغين بين ١٨ و ٤٠ عاما من العمر في السجن أو في مراكز التأهيل، بحلول عام ٢٠١٠، وبعبارة أخرى، فإن القمع ليس حادا فحسب وإنما يمارس بطريقة تمييزية وعنصرية، مثلما هو الشأن أيضا بالنسبة الى تطبيق عقوبة الإعدام.

١٧ - واختتم حديثه قائلا إن جميع هذه الأمور لا تطرح أبدا في اللجنة عند دراسة حالات حقوق الإنسان، ولا تتناولها الصحافة في البلدان المتقدمة النمو. ومبادئ الموضوعية، واللاانتقائية، وعدم التسييس التي تستند اليها اللجنة تتعرض الى الانتهاك، والحوار بشأن حقوق الإنسان مغلوط تماما.

١٨ - السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): قال إن معايير حقوق الإنسان ليست جميعها قابلة للتطبيق عالميا، على عكس ما تظنه بعض البلدان. ففي هذا المجال، يجب أن يسود الحوار وتوافق الآراء. ويتعين على المجتمع الدولي أن يدرس مسألة حقوق الإنسان بطريقة محايدة مع مراعاة الخصوصيات الإقليمية وكذلك الاختلافات الثقافية والدينية.

١٩ - ومضى يقول إن الجمهورية العربية السورية تعلق أهمية كبيرة على الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، التي يضمنها دستورها. وقد صدقت على ما يزيد عن ١١ من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك العهدان ومعظم صكوك منظمة العمل الدولية. وأضاف أن الديمقراطية تسير باطراد في البلد، في ظل احترام القانون الدولي والتقاليد الثقافية والدينية. ويمارس المواطنون حقوقهم في إطار التعددية السياسية، والمنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان نشطة جدا. وعلاوة على ذلك، حققت الجمهورية العربية السورية في السنوات الـ ٢٥ الأخيرة، تقدما كبيرا في الميدان الاجتماعي. وحرصت بصورة خاصة على النهوض بالمرأة، اقتناعا منها بأن البلد لن يستطيع أن يتقدم إلا إذا تمكنت المرأة من ممارسة حقوقها الأساسية والقيام بدورها في المجتمع.

٢٠ - وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، قال إن من الغريب أن يسمح المجتمع الدولي لاسرائيل بأن تتستر وراء حقوق الإنسان، ذلك أن الحقيقة في نهاية المطاف هي أن: الدولة العبرية ما انفكت تنتهك الحقوق الأساسية لسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، والجولان السوري، وجنوب لبنان مستعملة كامل مجموعة أدوات القمع: عمليات التعذيب، والاغتيال، والتدمير المنتظم، وترحيل السكان، والطرد، وما إلى ذلك. وهي لا يفيدها أن تطلق اسم الارهابيين على الذين يتصدون لاحتلالها بغية استعادة حريتهم، فالجميع يعرف، بفضل تقارير المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان، أن اسرائيل تنتهك حتى أبسط حقوق المواطنين العرب الخاضعين لسيطرتها.

٢١ - وأضاف قائلا إن أخطر ما يهدد حقوق الإنسان في العالم في الوقت الحاضر يأتي من استخدام بعض البلدان لهذه المسألة للتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى، ولخدمة مصالحها الذاتية. لذلك يجب على اللجنة أولا وقبل كل شيء أن تؤكد من جديد المبادئ التالية: وجوب معاملة جميع البلدان على قدم المساواة؛ ووجوب القضاء على الممارسات العنصرية واللاإنسانية المتمثلة في التطهير العرقي، والاحتلال

الأجنبي، وعمليات الطرد الجماعي؛ ووجوب الدفاع بنفس الحماس عن الحقوق الأساسية، سواء أكانت مدنية وسياسية أم اقتصادية واجتماعية وثقافية؛ ووجوب امتناع البلدان عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى بذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان، والكف عن اللجوء الى الاكراه؛ وأخيرا، وجوب أن يحرص المقررون والممثلون الخاصون لهيئات الأمم المتحدة المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان على عدم الخروج عن ولايتهم وعدم فرض آرائهم على الدول بشأن مسائل تدخل في نطاق سيادتها.

٢٢ - واختتم كلمته قائلا إن الجمهورية العربية السورية تعلق أهمية كبيرة على تعاونها مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتصل بتدريب الموظفين الفنيين المختصين في هذا المجال، وتعرب عن استعدادها لمواصلة العمل من أجل عالم أكثر أمنا، واستقرارا ورخاء وسلاما.

٢٣ - السيدة ادواردز (جزر مارشال): قالت إنه ينبغي ألا تتحجج أي دولة بأي ظرف كان - التخلف الاقتصادي، أو الاختلافات الثقافية أو التاريخية، أو السيادة - لتحرم الأشخاص من حقوقهم الأساسية. وفي هذا الصدد، يجب على الحكومات أن تقبل النقد البناء الصادر بصفة خاصة عن المقررين الخاصين والمفوض السامي لحقوق الإنسان وكذلك الطلبات الموجهة إليها في القرارات التي تعتمدها اللجنة الثالثة.

٢٤ - وأضافت قائلة إنه كثر الحديث عن التنوع الثقافي وآثاره على حقوق الإنسان. ويتسم دستور جزر مارشال بخاصية فريدة من نوعها في هذا الصدد، وهي أنه يجمع بين التقاليد الاجتماعية الخاصة بالبلدان الجزرية في المحيط الهادئ ونظرية حقوق الإنسان، مثبتا بذلك أن هذين العنصرين متكاملان في أغلب الأحيان. واحترام حقوق الإنسان الأساسية هو في الواقع متجذر فيما يسمى بـ "طريقة المحيط الهادئ"، وهي نوع من التفاهم الضمني، يعترف بموجبه سكان جزر المحيط الهادئ بأن الحقوق الأساسية للجميع أمر بديهي ويمارسون بشكل طبيعي التشاور، أي بعبارة أخرى الديمقراطية، وهو أمر يعتزون به. والواقع أن دستور جزر مارشال يكرس عددا لا بأس به من المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذه المبادئ لم تفرض على السكان من الخارج ولكنها تعكس تطلعاتهم العميقة.

٢٥ - وتابعت حديثها قائلة إن إمكانية العيش والتطور في ظل السلام والأمن أمر لا يقدر بثمن. لذلك تشاطر جزر مارشال جميع المحرومين من هذه الإمكانية في كافة أرجاء العالم شعورهم بالقلق. ومن العبث محاولة توسيع نطاق حقوق الإنسان بتعريفها الحالي، في حين أن المبادئ الأساسية الأكثر عالمية تنتهك كل يوم في جميع أنحاء العالم.

٢٦ - وأعربت عن تقدير وفد جزر مارشال للجهود التي يبذلها مركز حقوق الإنسان لتحسين فهم مختلف الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وأشارت إلى أن جزر مارشال لم تصدق بعد على هذه الصكوك، ولكن ذلك لا يعود إلى احتمال إضمارها لنوايا غامضة، وإنما ببساطة إلى أنها يجب أن تنظر في المسألة من جميع جوانبها، ولا سيما على الصعيد المالي وفيما يتعلق بإعداد التقارير. ومع ذلك، تهتم جزر مارشال اهتماما حثيثا بهذه الصكوك في مختلف المحافل المعنية بمسائل حقوق الإنسان.

٢٧ - السيد باوليس (نيوزيلندا): قال إنه بالرغم من التقدم المحرز في بعض المناطق، لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان تحدث على نطاق يصعب أحيانا تخيله. ومن ثمة فإن من المشروع أن يهتم المجتمع الدولي بهذه المسألة.

٢٨ - وتطرق إلى نيجيريا، فقال إنه بالرغم من ملاحظة عناصر ايجابية، ولا سيما الإفراج عن عدد من السجناء، وإنشاء لجنة لحقوق الإنسان والزيارة التي أدتها مؤخرا فرقة العمل الوزارية التابعة للكمنولث، والتي شاركت فيها نيوزيلندا، فإن عدم احترام حقوق الإنسان لا يزال عقبة هامة في طريق الديمقراطية. وتأمل نيوزيلندا أن تطبق نيجيريا تطبيقا كاملا توصيات بعثة التحقيق التي أوفدها الأمين العام، وأن تواصل الحوار مع الكمنولث. وهي تهيب بالحكومة النيجرية أن تفرج عن السجناء السياسيين العديدين الذين لا تزال تحتجزهم.

٢٩ - وفي ميانمار، من الصعب جدا تصور مصالحة وطنية بالنظر إلى انعدام حوار سياسي حقيقي بين مجلس الدولة لإعادة إحلال القانون والنظام، وبين المعارضة. والحال أنه لا يمكن أن يكون هناك احترام لحقوق الإنسان أو تقدم اقتصادي، بدون هذه المصالحة. ولا تزال حالة حقوق الإنسان في ميانمار متقلقلة، مثلما لاحظ ذلك المقرر الخاص. ويدين وفد نيوزيلندا على وجه الخصوص الاعتداءات التي ذهب ضحيتها مؤخرا مسؤولو الرابطة الوطنية للديمقراطية وعلاوة على ذلك، من المخيب للآمال ألا يتمكن المقرر الخاص من زيارة البلد. وتهيب نيوزيلندا بحكومة ميانمار أن تتعاون تعاونا تاما مع هذا الأخير.

٣٠ - وفيما يتعلق بأفريقيا، ذكر أن الأحداث التي جدت مؤخرا في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما في الجزء الشرقي من زائير مقلقة للغاية. ويشكل استمرار القتال في هذه المنطقة خطرا على مواطني بوروندي، ورواندا، وزائير، وبصورة أخص على اللاجئين. وبغية تيسير عمليات المساعدة الإنسانية في هذه المنطقة، دفعت نيوزيلندا إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤخرا مساهمة مالية خاصة قدرها ١٠٠ ٠٠٠ دولار نيوزيلندي.

٣١ - ومضى يقول إن وفد نيوزيلندا شدد، في السنة الماضية، في اللجنة الثالثة، على أن احترام حقوق الإنسان ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من أي عملية لإحلال السلام في يوغوسلافيا السابقة. وإن كان يجب الاعتراف بحدوث أوجه تقدم، من الواضح أيضا أن انتهاكات حقوق الإنسان لا تزال تحدث في يوغوسلافيا السابقة. ويحث وفد نيوزيلندا جميع الأطراف على تطبيق أحكام الاتفاق الإطاري المتعلقة بحقوق الإنسان، وعلى التعاون التام مع المقرر الخاص بغية مقاضاة الأشخاص الذين وجهت لهم المحكمة الدولية لوائح اتهام.

٣٢ - وأضاف أن مذكرة التفاهم المبرمة في عام ١٩٩٦ بين العراق والأمين العام والمتعلقة بتطبيق صيغة "النفط مقابل الأغذية" تبعث على الارتياح. غير أن المجتمع الدولي يجب أن يراقب عن كثب تطبيق هذا الاتفاق ويكفل أمن موظفي الأمم المتحدة المشاركين في العملية.

٣٣ - وتابع حديثه قائلا إن موقف ايران المتعاون إزاء الممثل الخاص وما قدمته من طلبات مساعدة أمور مشجعة، ولكن لا مناص من الشعور بالقلق أمام تدهور حالة حقوق الإنسان في هذا البلد في الأشهر الأخيرة. ومن المؤسف أنه لا يزال يتعين انجاز الكثير في إيران في هذا المجال.

٣٤ - وأشار إلى أن تدهور حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، ولا سيما منذ اشتداد المعارك في منطقة كابل مقلق للغاية. وذكر أن وفد نيوزيلندا يناشد جميع الأطراف في النزاع أن تكفل الاحترام التام للحقوق الأساسية لجميع الأفغانيين، ولا سيما النساء والفتيات.

٣٥ - وتابع حديثه قائلا إن الحالة في كمبوديا لا تزال هشة، مثلما أشار إلى ذلك المقرر الخاص. ويجب على كمبوديا أن تعزز نظامها القضائي، وأن تكفل على وجه الخصوص استقلاله. ويؤيد وفد نيوزيلندا توصيات الممثل الخاص المتعلقة بضرورة وضع إطار تشريعي بغية إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وقد كان لنيوزيلندا حظ تقديم اسهامها في هذا الميدان.

٣٦ - وأشار إلى أن نيوزيلندا تعطي أولوية عالية للترتيبات الإقليمية، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتشعر بالارتياح لنجاح حلقة العمل الإقليمية الأولى لآسيا والمحيط الهادئ التي جمعت مؤسسات وطنية لحماية حقوق الإنسان والتي عقدت في داروين (استراليا) في هذا العام. وكانت نتيجة هذا الاجتماع اتخاذ قرار بإنشاء محفل لآسيا والمحيط الهادئ يضم مؤسسات الدفاع عن حقوق الإنسان. وقد شاركت نيوزيلندا في هذه المبادرة، مقدمة بذلك الدليل على الاهتمام الجدي الذي توليه لإنشاء مؤسسات وطنية قوية في هذا الميدان. وقامت عدة بلدان من منطقة آسيا والمحيط الهادئ مؤخرا بإنشاء مؤسسات من هذا القبيل أو هي تعمل على إنشائها، وهذا أمر يبعث على الارتياح. وتعتقد نيوزيلندا أن هذه المؤسسات ستؤدي دورا بناء في لجنة حقوق الإنسان.

٣٧ - واختتم حديثة قائلا إن نيوزيلندا تعرب عن تمسكها بتعزيز هذه المؤسسات من خلال اسهامها في صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، وبالمثل، تسعى نيوزيلندا، في إطار برنامجها للمساعدة الإنمائية الرسمية، إلى تعزيز المؤسسات القضائية والإدارية في بلدان المنطقة، وهي بهذا تساعد على احترام حقوق الإنسان. ونيوزيلندا مقتنعة بالفعل بأن المبادرات من هذا القبيل كفيلة بأن تتحول حقوق الإنسان، بشكل متزايد إلى أرض خصبة للتعاون والتبادل بدلا من أن تكون مصدرا للخلاف.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠